

حلف

من قلة من رجالالت الجمهوريتين: الثانية التي اسقطتها الحرب (1975 - 1990)، والثالثة التي تنحرف نفسها. حتى

اندلاع الحرب اختبر الحكم مرة في واحدة من محاولات تاليف الحكومات، في الامكان القول انها تختصر معظم

بهيج طيارة شاهد على جمهوريتين [2]

رفيق الحريري.. العالم

الطوبعة تصدر بنقطة، صاحبة الامتياز محررها

الاساسي، توصلنا الي شراء الامتياز بـ120 الف ليرة تحملناها بالتساوي، ثم اسستنا شركة مساهمة براسمال قدره 650 الف ليرة، تميّزت بانها ضمت حوالي 50 مساهماً من خيرة شباب ذلك الزمن. اكثر من عشرة منهم تولّى في ما بعد مناصب نيابية او وزارية كفؤاد بطرس ومحمد الجارودي واسعد زريق وسليم دياب وكميل زيادة ويوسف تقلا وزمعي جريج... استعناُ بعدد من الصحافيين بينهم شاب ناشئ هو نهاد المشنوق.

في 31 كانون الاول 1973 صدر العدد الاول من مجلة 'السنقليل'، وبقيت تصدر اسبوعياً حتى العدد التاسع في 4 اثار 1974، عندما تقزّر وقفها بسبب خلافتنا مع اده على التوجهات السياسية، وحاجتها الي تمويل اضافي، في بعض الاسباب انه لم يسبق اصدار المجلة تقاهم بين المساهمين على الخطوط العريضة للسياسة التي سوف نتمسدها، ما سمح للمقيمين عليها بالتفرد في رسم سياستها. بعد سنوات ارتفعت قيمة الامتياز ما سمح لنا بتعويض المساهمين عند التفرد بها الي الصحافي نبيل خوري الذي اصدرها في فرنسا، قبل انتقالها بعد سنوات اخرى الي الحريري الذي اعجبه الاسم بما يرمز اليه من تطلع الي بعيد. اعاد اصدارها جريدة يومية في لبنان واطلق اسمها على تلفزيونه وتياره السياسي.

كان ذلك اتصالي الاول به من دون معرفة سابقة. بعد الاجتياح الاسرائيلي سمعت كثيراً عن سعيه الي تنظفي بيروت من الدمار والحرب الذي احق بها، وعهد فيه الي شركته 'ارجييه' والى الفضل الذي سلق. ثم لاحقاً دوره في مؤتمر الحوار الوطني في جنيف ولوزان في عهد امين الجميل، الي ان تلقّيت اتصالاً منه. حضر الي مكنتي في فريان وجلس قبالي يعرض علي مشروع توسيع مرفأ صيدا، طلب مني كحام التفاوض مع وكيله الحامي خليل ايوحمد لدرس اسكان تطويره. وضعنا تصوراً لتنفيذ فكرته من طريق ما اصبح يُعرف اليوم بنظام BOT. سرعان ما تبين ان تنفيذها يتجاوز صلاحية السلطات المحلية ويحتاج الي تدخل المشرع، فصرّف النظر عنه.

ثم كانت مناسبة ثانية للتعاون، حينما طلب مني ايجاد صيغة قانونية تسمح باستيعاب عشرات آلاف من الشباب الذين قزّر اخراجهم من نار الحرب في لبنان وارسالهم على نفقته الي اوروبا او اميركا لتأدية دروسهم الجامعية. البعض منهم يجهل لغة البلاد الذي أرسل اليه، ولأن دول الغرب تعتمد،

بالنسبة الي المؤسسات الخيرية التي لا تنفي الربيع ويومها شخص واحد، ما يُعرف بالروسية اليها، اقتضى 'البننة' المؤسسة وتكييفها كي تصب في قالب قانون الجمعيات، رغم ان بابها ليس مفتوحاً امام الجمهور، ولا هيئة ادارية منتخبة لها، بل المؤسس هو اوليها وموئلها وصاحب الكلمة الاولى والاخيرة. فكانت 'مؤسسة الحريري' يعلم وخبر مؤرخ في 18 آب 1983. على الابر وورشه عمل كبيرة قامت على تغلُّب مئات الطلّبات والتدقيق فيها

واجراء للمقابلات وتوجيه المقبولين من الطلاب نحو الاختصاصات التي تتناسب مع مؤهلاتهم واحتّاج اليها سوق العمل في لبنان. قبل الوصول الي اتفاق المانف، وكان احد المشتغلين بالتبويضيين علي شأن حوزاي جنيف ولوزان، بدأ يعمل على مشروعه الضخم إعادة اعمار بيروت. طلب مني التفكير معا في هذا الهاجس، كيف يمكن إعادة اعمار الوسط التجاري كي يعود محلاً لتلاقّي

اللبنانيين بعدما كان مسرح اقتتالهم.

اراد ان يوصف بـ'هوسمان بيروت'. استعاد صورة المهندس الفرنسي البارون جورج اوجين هوسمان، عمدة باريس في حقبة نابليون الثالث، الذي اخرج العاصمة من ارتقتها الفقيرة والضيقة في القرن التاسع عشر بارازة اليباني وجرفها وفتح الجادات العريضة، كي يمسي الرجل باتي باريس الحديثة، ولا تزال احدى كبريات الجادات التي شقها تحمل اسمه. طبّعت هذه الصورة في ذهن الحريري الذي اراد تكرار التجربة. كان بدأ ايضاً يفكر في ولوج المعترك السياسي الي اكثر بكثير من دوره كوسيط للتسويات والحلول.

على نحو مماثل، كانت تجربة الشركة العقارية لاعمار وبيروت التي عُرفت لاحقاً بـ'سوليدير'، توليت وضع قانونها، وحملتّه الي مجلس وزراء حكومة عمر كرامي عام 1991 لمناقشته على طاولته في الرملة البيضاء، وكذلك في جلسات مناقشته في اللجان النيابية المشتركة، الي ان اقر قبل سنة من وصول الحريري الي رئاسة الكومة. كبرياس كانت حال الوسط التجاري بعد الحرب، قسم كبير من الابنية تهدم كلياً او تصدّع او لحقت به اضرار جسيمة، فضلاً عن بني تحتمية محيت تماماً كي يثبت فوق الطرق العشيش.

تبين لدى التدقيق في اوضاع الوسط التجاري ان ملكية لكثيرة عمارته التي كانت تعود الي الاصل الي مالكين متعددين اصحمت، بفعل التقدم، موزعة على عدد كبير جداً من المالكين. عند المستشارين الذي حفظ القانون ليهم حقوقهم حتى في حال تهدم البنايا كلياً، لنا لم يكن ممكناً ترك الامر الي اصحاب العقارات لكي يقدّروا كل منهم امره بنفسه. تكزّن لبنا اقتناع بالى لوسط التجاري اما ينهض في جنيف ولوزان في عهد امين الجميل، الي ان مالكين ومستأجرين في إعادة الاعمار من خلال شركة عقارية تتمك عقارات الوسط التجاري اليوم بنظام BOT. سرعان ما تبين ان تنفيذها يتجاوز صلاحية السلطات المحلية ويحتاج الي استئذ المشرع، فصرّف النظر عنه.

ثم كانت مناسبة ثانية للتعاون، حينما طلب مني ايجاد صيغة قانونية تسمح باستيعاب عشرات آلاف من الشباب الذين قزّر اخراجهم من نار الحرب في لبنان وارسالهم على نفقته الي اوروبا او اميركا لتأدية دروسهم الجامعية. البعض منهم يجهل لغة البلاد الذي أرسل اليه، ولأن دول الغرب تعتمد،

بالنسبة الي المؤسسات الخيرية التي لا تنفي الربيع ويومها شخص واحد، ما يُعرف بالروسية اليها، اقتضى 'البننة' المؤسسة وتكييفها كي تصب في قالب قانون الجمعيات، رغم ان بابها ليس مفتوحاً امام الجمهور، ولا هيئة ادارية منتخبة لها، بل المؤسس هو اوليها وموئلها وصاحب الكلمة الاولى والاخيرة. فكانت 'مؤسسة الحريري' يعلم وخبر مؤرخ في 18 آب 1983. على الابر وورشه عمل كبيرة قامت على تغلُّب مئات الطلّبات والتدقيق فيها

واجراء للمقابلات وتوجيه المقبولين من الطلاب نحو الاختصاصات التي تتناسب مع مؤهلاتهم واحتّاج اليها سوق العمل في لبنان. قبل الوصول الي اتفاق المانف، وكان احد المشتغلين بالتبويضيين علي شأن حوزاي جنيف ولوزان، بدأ يعمل على مشروعه الضخم إعادة اعمار بيروت. طلب مني التفكير معا في هذا الهاجس، كيف يمكن إعادة اعمار الوسط التجاري كي يعود محلاً لتلاقّي

الحقبة الي وزير سنّي، للمرة الاولى منذ ما بعد اتفاق المانف (1989) بعدما تعاقب عليها شيعيان هما علي خليل واسعد دياب في حكومات سليم الحص وعمر كرامي ورشيد الصلح.

بلا مبالغة احفظ عن وجودي في وزارة العدل محطات اثار مهني وشخصي، انقذت رجلاً من الاعدام لم اعرفه، وبالكا اذكر اسمه. ثم ذلك بمساعدة الحريري، وتسرّب لي في مشاكل مع الياس هراوي.

يوم عينتُ وزيراً للعدل في اواخر عام 1992، كان لبنان خرج من حرب اهلية استمرت 15 سنة خلفت اكثر من 200 الف قتيل عدا الجرحى والمفقودين والمقعدين. بالفعل عايش المجتمع اللبناني في مطلع عام 1993 كابوساً حقيقياً جراء كثرة جرائم القتل التي تجازى عددها 30 في الشهر الواحد. حثّل الناس مسؤوليتها الي القضاء اللبناني، الي اليه، في اصدار القرارات وعدم التضشد في فرض العقوبات. تجلّى هذا الاعتراض بصورة فاقية، عندما وقعت جريمة بشعة في البقاع، شاب قتل أماً ولديها بدافع السرعة.

اجتمعت العشيرتان اللتان ينتمي اليهما القاتل والضحايا وقزرت انزال عقوبة الاعدام به، وتم تنفيذ الحكم. حرّكت هذه القضية الدولة، فتقرّر إعادة العمل بقانون صدر بعد احداث عام 1958. القاتل عن قصد يُعدم وان لم يكن هناك سابق تصور وتصميم، ولا يحق للمحاكم منح القاتل اسباباً تخفيفية. صدر القانون مطلع عام 1994 وصرّح رئيس الجمهورية انه ان يمنع العفو الخاص لأي مجرم تقضي الحاكم باعدامه.

بالفعل نفذت قرارات اعدام كثيرة شقاً او رمياً (كان يبلغ 67 من العمر)، كلها اسباب تخفيفية من راساة رالف رياشي في 21 تشرين الاول 1997 في قضية شخص لا اعرفه اعتمد عن ذكر اسمه بالكامل، (أ.ر.)

جاء، في القرار ان ظروف القضية الناتجة عن الانفعال، وعدم وجود اسبقيات للمجرم وعمره (كان يبلغ 67 من العمر)، كلها اسباب تخفيفية تُزدي الي خفض عقوبة الاعدام، لكن القانون يقبّد المحكمة، ويمنعها من منح الاسباب التخفيفية ويلزمها بالحكم بالاعدام، لذلك حكمت باعدام (أ.ر.)

حملت اللف في رئيس الجمهورية وقت له اني اضمّ صوتي الي اصوات القضاة في طلب الرحمة. جوابه: تمهدت تنفيذ كل حكم يقضي بالاعام.

قلت ان القضاة الذين اصدروا الحكم عولوا في حكمهم على الحق العلي، وليس الدولاء بعدم الموافقة على تنفيذ عقوبة الاعام.

بقي مصراً، وطلب مني اعاد مرسوم تنفيذ العقوبة. الا اني امتنعت عن اعادهه وتوقيع، لأن ضميري لم يكن يسمح لي بتنفيذ الاعام في شخص قاتل المحكمة، انه لا يستحق هذه العقوبة. امتنعت رغم مراجعات رئيس الجمهورية، والضغط الذي حاول ممارسته علي من خلال رئيس الكومة. حضرت جلسة مجلس النواب في 13 آب، متسلحاً بحصول بعد اشهر ان الوزير تكلم علوا في تفسير الجمهورية من الحلّ المحلي في تسيير شؤون وزارة العدل اعاد الرسوم وارساله للتوزيع والتفديم. تمكّن من حمله على توقيع، وكُنّد موعد تنفيذ الاعلام في 18 نيسان 1998 ومكان التنفيذ في الياحة الداخلية لسجن رومية. الا ان الحريري الذي كان مطلعاً على الموضوع، ومقراً للاعتبارات التي املت عليّ موقي، حفظ مشروع المرسوم في جازوره، واعادَه الي بعد عودتي من السفر ومواولة مهماتي كوزير اصيل لوزارة العدل.

ما هزت فيه حكومات سبقتها او تلتها، في ظلّ دستور الاربعينات ودستور التسعينات. جزّب ايضاً حكومات ما بعد

لولا لكان (أ. ر. ي.) أُعدم في ذلك التاريخ.

بقي في السجن، معلقاً بين الموت والحياة، رغم تبكّل العهود، وبقي حكم الاعدام في حقه من دون ان يصدر عن رئيس الجمهورية عفو خاص يخفف العقوبة. الي ان قرّرت السلطات اللبنانية منذ اكثر من عشر سنوات استجابة الضغوط الاوروبية عدم تنفيذ اي عقوبة اعدام صادرة او يمكن ان تصدر عن المحاكم.

عرفت في ما بعد ان (أ. ر. ي.) لا يزال علي قيد الحياة بعدما امضى 20 سنة في السجن، ثم استعاد حرّيته مستفيداً من قانون خفض العقوبات، لكن واقعة اخرى، هذه المرة مع رئيس مجلس النواب قال فيه انه لولا شخص لا اعرفه هو وزير العدل بهيج طباره لما كنت اليه على قيد الحياة.

سمعت تصريحاً له على التلفزيون عندما اطلق، قال فيه انه لولا شخص لا اعرفه هو وزير العدل بهيج طباره لما كنت اليه على قيد الحياة.

عرفت في ما بعد ان (أ. ر. ي.) لا يزال علي قيد الحياة بعدما امضى 20 سنة في السجن، ثم استعاد حرّيته مستفيداً من قانون خفض العقوبات، لكن واقعة اخرى، هذه المرة مع رئيس مجلس النواب نبيه بزي، ستنكر بدورها افرها، وكنت غادرت وزارة العدل.

شجارنا هم بري

في آب 2001 كنت وزير دولة بلا حقبة في رابعة حكومات الحريري، عندما انفجرت قضية قانون اصول المحاكمات الجزائية، المعروف ايضاً بقانون الحريات وحقوق الانسان كونه ينظم عمل النيابة العامة والضاطة العلية، ويراعي قاعدة ان المرء بري، الي ان تثبت ادانته، ويحدد الحالات التي يجوز فيها التوقيف الاحتياطي والمدّة القصوى التي يمكن وصف عند اقراره عام 2001 بأنه 'قانون رحيم'، لكن رئيس الجمهورية اميل لحود مارس حقه الدستوري باعادته الي مجلس النواب لتعديل بعض موادها اهمها صلاحيات وزير العدل والمدعي العام التمييزي بما يقلص صلاحية الاول وسلطته على النيابات العامة، ويوسّع صلاحيات الثاني.

عندما اطاعت الحريري عليها، دعاني الي منزله مع القاضي عدنان عوضم الذي كان يشغل منصب المدعي العام التمييزي. كان جواب عوضوم ان وزير العدل وافق على التعديلات، لم اقتنع بالجواب، إذ

التعديلات للمقترحة ليست قضية شخصية بل مسألة مبدئية تتعلق بتوزيع الصلاحيات على نحو متوازن بين السلطات.

في 26 تموز 2001 عقد مجلس النواب جلسة لدرس طلب إعادة النظر في بعض مواد القانون، تخلل الجلسة نقاش طويل حول التعديلات، فكانت

النتيجة ان رفض 81 نائباً استجابة طلب رئيس الجمهورية، في مقابل اثنين فقط. كانت المفاجأة ان تقم، بعد ايام، عشرة نواب ينتسبون الي معظم الكتل باستثناء الحزب التقدمي الاشتراكي باقتراح

قانون معجل مكرر لتعديل المواد ذاتها التي سبق المجلس ان رفضها باكثرية ساحقة. صادف كل ذلك في وقت تعرّض فيه شباب وشابات من انصار العماد ميشال عون والقوات اللبنانية للضرب والاعتقال امام قصر العدل في بيروت في 7 آب. حضرت جلسة مجلس النواب في 13 آب، متسلحاً باحدى مواد النظام الداخلي التي تشترط من اجل النظر في اقتراح القانون بصورة مستعجلة من دون عرضة على توقيع، وكُنّد موعد تنفيذ الاعلام في 18 نيسان 1998 ومكان التنفيذ في الياحة الداخلية لسجن رومية. الا ان الحريري الذي كان مطلعاً على الموضوع، ومقراً للاعتبارات التي املت عليّ موقي، حفظ مشروع المرسوم في جازوره، واعادَه الي بعد عودتي من السفر ومواولة مهماتي كوزير اصيل لوزارة العدل.

قلت معترضاً، هذا غير مقبول دولة الرئيس.

ردّ: لم اعطك الاذن بالكلام.

قلت: هذا غير مقبول، لدينا الكثير لنقوله في المعجل.

المكزّن.

ردّ: قلت لك لا تتكلم.

صرخت: هذا لا يجوز، ليس هكذا يكون التشريع.

عقب بزي، لم اعطك حق الكلام، وتصرح ايضاً.

علي ما لدينا من اعتراضات جوهرية وحاسمة عليه، لذا سانسحب وإن اكرن شاهد زور هنا، ما يحصل مرفوض.

بزي: إنسحب.

قلت: سانسحب... انا من اقزّر.

ردّ: قلت لك انني ساعطيك حق الكلام.

جمعت اوراقني قائلاً: لا، هذا غير مقبول، كرامتنا وكرامة المجلس في النق.

وخرجت.

في تلك الجلسة الحزينة في تاريخ مجلس النواب، قال الحريري، لا اعتقد ان احداً اليوم يحب ان يكون

رئيساً للحكومة. الناس ليسوا مع التعديل، ونحن سنسير فيه، ليس لاننا مقتنعون، بل لان الجو السياسي العام يفرض ذلك.

في النتيجة اقرّ المجلس التعديلات با 71 صوتاً في مقابل 7 اصوات وامتناع نائب واحد. هذا هو سبب خبرتي، ليس لاننا مقتنعون، بل لان الجو السياسي العام يفرض ذلك.

تذكرني هذه الحادثة باخرى مشابهة حصلت بعد خمس سنوات، اما بانوار معكوسة.

في ايار 2006 استغلّت الاوساط السياسية بمدركات جلب صدارة عن القضاء السوري في حق شخصيات لبنانية، بينها نائبان هما وليد جنبلاط

ومروان حماده. قرأت كثيرة اللبنانية اصدار هذه الذكرات سياسياً وليس قانونياً، واعتُبر مناساً بكرامة الوطن وتجاوراً غير مقبول للاصول التي ترعى العلاقات بين الدولتين.

بلغت حدة التوتر ان جلسة مجلس النواب في 23 ايار 2006، للخصصة للاسئلة والاجوبة، خرجت عن جدول اعمالها وشهدت مداخلات نواب نذت بموقف وزارة العدل التي، بدلاً من ان ترفض الطلب لمخالفته النظام العام، اترأت رمي الكرة في ملعب مجلس النواب.

طلبت الكلام - وكنت نائباً عن بيروت - لانيّزّن ان الحصة عن نائبين، بل طلب تبليغ اوراق قضائية كان يقضي ردها فوراً عملاً بالاتفاق القضائي بين البلدين.

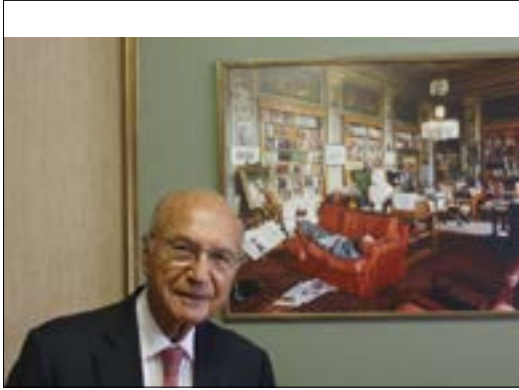
في الشق السياسي اصفت اننا قرأتنا في الصحف تصريحات رئيس المجلس ان الابواب مشرّعة في سوريا لزيارة رئيس الحكومة، وتساات الي ابواب 'المقصود؟' تدخل بزي قائلاً: انا بدك تحاسبني انا حاضر. اجبت: انت قلت ان الابواب مشرّعة، انا اصدك. لكنني اسأل اي ابواب؟ ابواب السجنون أم ابواب القصور؟ هذا حصلت مشادة كلامية بيني وبين رئيس المجلس الذي طلب مني تغيير الموضوع وقزّر رفع الجلسة.

تناولات الصحف الصادرة في اليوم التالي هذا الحادث باسمباب، وورث كيف اثني قصمت مكتبه برفقة الرئيس فؤاد السنورية لتأكيد احترامي وموجودة، وكان يصعب تصوّر وجودها.

عندما طرح رئيس المجلس صفة المعجل الي التصويت، رفعت يدي طالباً الكلام، الا انه استعجل التصويت معتبراً الهيئة العامة اقتره. حصل عندئذ بيني وبينه سجال.

بلقبة «هوسمان بيروت»

هذ اوانك التسعينات، في اجتماعات كانت تضمني في جدة والرياض وبيروت مع فؤاد السنيرة والفضل شلق وباسم السبع الي اخبرت ذوي اختصاصات مختلفة، نواة فريقه، بدأت تظهر علامات الاحلام السياسية الكبرى عند رفيق الحريري



شجاري الثاني هم رئيس المجلس حصل عام 2006، بعدما اصدرت دمشق مذكرتي توقيف بحق جنبلاط وحمامه، وتزامن ذلك مع تصريح بري بان ابواب دمشق مفتوحة لرئيس الحكومة، فسألته ابي ابواب؟ ابواب السجون ام ابواب القصور؟ فرد رئيس المجلس: اذا بدك تحاسبني انا حاضر

“